



# أصول USUL

## المؤتمر الإقليمي حول جهود الأشاعرة والماتريدية في خدمة العقيدة الإسلامية

**SEMINAR SERANTAU SUMBANGAN ULAMA ASHA'IRAH DAN MATURDIYYAH  
DALAM PEMANTAPAN AKIDAH ISLAMIAH**  
**REGIONAL CONFERENCE ON CONTRIBUTION OF ASHA'IRAH AND MATURIDIYYAH  
TOWARDS STRENGTHENING ISLAMIC FAITH**

**TEMA:**

**KE ARAH PENGUKUHAN AKIDAH ISLAMIAH**

**THEME:**

**TOWARDS STRENGTHENING ISLAMIC FAITH**

**ANJURAN / ORGANIZED BY**

**FAKULTI USULUDDIN  
UNIVERSITI ISLAM SULTAN SHARIF ALI  
NEGARA BRUNEI DARUSSALAM**

**2015M / 1436H**



Diterbitkan di Negara Brunei Darussalam oleh:  
**PUSAT PENYELIDIKAN DAN PENERBITAN**  
Universiti Islam Sultan Sharif Ali (UNISSA)  
Simpang 347, Jalan Pasar Baharu, Gadong BE 1310  
Negara Brunei Darussalam  
Tel : +673 2462000  
Faks : +673 2462233  
<http://www.unissa.edu.bn>

Hakcipta © Pusat Penyelidikan dan Penerbitan, Universiti Islam Sultan Sharif Ali (UNISSA). 2015.

Hakcipta terpelihara. Kandungan prosiding yang termasuk maklumat, teks, imej, grafik dan susunannya serta bahan-bahannya ialah kepunyaan Universiti Islam Sultan Sharif Ali kecuali dinyatakan sebaliknya. Tiada mana-mana bahagian prosiding ini boleh diubah, disalin, diedar, dihantar semula, disiarkan, dipamerkan, diterbitkan, dilesenkan, dipindah, dijual atau diuruskan bagi tujuan komersil dalam apa bentuk sekalipun tanpa mendapat kebenaran secara bertulis terlebih dahulu daripada pihak Universiti Islam Sultan Sharif Ali.

Segala fakta dan pandangan di dalam kertas kerja adalah tanggungjawab pengarang sendiri. Pihak Universiti Sultan Sharif Ali tidak bertanggungjawab atas apa-apa interpretasi dan pandangan kertas kerja yang dimuatkan di dalam prosiding ini.

Published in Negara Brunei Darussalam by:  
**RESEARCH AND PUBLICATION CENTRE,**  
Sultan Sharif Ali Islamic University.  
Simpang 347, Jalan Pasar Baharu, Gadong BE 1310  
Negara Brunei Darussalam  
Tel : +673 2462000  
Faks : +673 2462233  
<http://www.unissa.edu.bn>

Copyright © Research and Publication Centre, Sultan Sharif Ali Islamic University. 2015.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopy, recording or otherwise, without the prior permission of the copyright owner.

The responsibility for facts and opinions expressed in this publication rests solely with the authors. Their opinions and interpretations do not necessarily reflect those of the Sultan Sharif Ali Islamic University.

ISBN  
978-99917-65-16-7



## المحتويات

iv-i

المحتويات

v

كلمة التحرير

١٨-١

الورقة الرئيسة الثانية:

المنهج الأشعري والماتريدي لفهم العقيدة الإسلامية ودوره في نهضة الأمة والسلام العالمي

داتوء د. محمد فخر الدين عبد المعطي

جامعة ملايا كوالا لمفور ماليزيا

٣٦-١٩

١ أبو الحسن الأشعري مؤسس المذهب قراءة جديدة في سيرته

مقتدر حمدان عبد المجيد

جامعة بغداد

٥٢-٣٧

٢ منهج الأشاعرة في فهم خصائص العقيدة الإسلامية الواردة في القرآن والسنة

محمد غلام الرحمن

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية

٧٠-٥٣

٣ ردود الإمام المازري على المخالفين من الفرق الإسلامية

علي محمد عمر محمود

جامعة المدينة العالمية - ماليزيا

٨٤-٧١

٤ العلامة أبو منصور الماتريدي و منهج تفسيره: دراسة تحليلية لـ "تأويلات أهل السنة

إسرار أحمد خان

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

١٠٤-٨٥

٥ العلامة الشهيد البوطي "١٣٤٧ - ١٤٣٤ هـ: منهجه في العقيدة والدعوة وقضايا

المسلمين المعاصرة

إيمان محمد التوم هجو

١٢٢-١٠٥

٦ منزلة الحديث النبوي في تقرير عقيدة أهل السنة عند الإمام البيهقي

يحيى محمد محمد سوس

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية



- ٧ الشيخ عبد الباقي المكاشفي من خلال أرجوزته في التوحيد  
سعد الدين منصور محمد  
الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا
- ٨ حديث الآحاد لدى الأشاعرة وحجته في تقرير العقيدة  
علاء الدين محمد إسماعيل  
جامعة السلطان أزلن شاه - ماليزيا
- ٩ موقف ابن حزم من علماء الأشاعرة دراسة تقويمية في ضوء مؤلفات الأشاعرة  
علاء الدين محمد إسماعيل  
جامعة السلطان أزلن شاه - ماليزيا
- ١٠ إحكام العقيدة الأشعرية أمام الاكتشافات العلمية الحديثة  
عمار بن عبد الله ناصح علوان  
جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية
- ١١ الصفات الخبرية عند الإمام النسفي (ت. ٧١٠) في تفسيره  
سيد محمد حلبي بن سيد عبد الرحمن  
جامعة ملايا - ماليزيا
- ١٢ الشيخ علي جمعة محمد عبد الوهاب مفتي الديار المصرية السابق وتفكيره العقدي من خلال كتابه "الكلم الطيب فتاوى عصرية"  
عبد القادر عمر عثمان الحميدي  
السيد محمد حيدر آل اليعيد  
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
- ١٣ دور علماء الأشاعرة والماتريدية في الدفاع عن العقيدة الإسلامية وسر انتشارها  
حكيم إبراهيم عبد الجبار الشميري  
أنور مصطفى أبو بكر  
جامعة السلطان أزلن شاه الإسلامية - ماليزيا

## الصفات الخبرية عند الإمام النسفي (ت. ٧١٠) في تفسيره

بقلم:

سيد محمد حلمي بن سيد عبد الرحمن<sup>(١)</sup>

### الملخص

تبحث هذه المقالة عن رأي الإمام النسفي الماتريدي في الصفات الخبرية التي هي من الألفاظ الموهمة للتشبيه من مثل اليد، والوجه، والعين، والساق، والاستواء والإتيان إلى غير ذلك من هذه الألفاظ، وهل هي من المحكم أم المتشابه؟ تلك الصفات التي صارت المناقشات حولها حارة من قديم الزمان إلى يومنا هذا. وتخلص المقالة إلى أن الإمام النسفي موقفه في فهم الصفات الخبرية موقف شيوخ الماتريدية والأشاعرة ضد رأي من خالفهم من الجسمة والحشوية ومن نهج نهجهم. وقد رأى النسفي أن يسلك طريق التأويل في فهم الصفات الخبرية تنزيهاً تاماً لله تعالى عن مشابهة الخلق ومماثلتهم، وهو في ذلك مستدل على المحكم من القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٢)</sup>. فقد حمل ظاهر الآيات الموهمة للتشبيه على معانٍ صحيحة تليق بذات الله، ولم يصرف الألفاظ الموهمة للتشبيه إلى ما قالت به الفرق المبتدعة، بل صرفها عن ظواهرها المستحيلة على الله تعالى، منزهاً الله تعالى عن الزمان والمكان والجسم، مؤولاً الألفاظ والجمل على ما جاء في اللغة العربية نافياً لفظ الجارحة، ونافياً كل الألفاظ الباطلة، أو التي توهم معنى باطلاً في حقه تعالى، ولكنه لا ينفيها بالمعنى الذي أراده الله تعالى.

قبل الكلام عن هذه الصفات، يجدر بي أن أقول: إن المحكم والمتشابه في القرآن الكريم قد اختلف في تحديده وتعيينه العلماء، ثم اختلفت الآراء حول الألفاظ الموهمة للتشبيه من مثل اليد، والوجه، والعين، والقدم، والساق، والاستواء والإتيان، والجيء، والضحك، إلى غير ذلك من هذه الألفاظ، هل هي من المحكم أم المتشابه؟ وهل يصح تأويل المتشابه، وبناءً عليه نقف على هذه الألفاظ تتناولها لنعلم كنه حقيقتها؟ أم أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه فلا يعلمه إلا هو تعالى؟

<sup>(١)</sup> محاضر بقسم العقيدة والفكر الإسلامي، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملایا.

<sup>(٢)</sup> سورة الشورى: ١١.



إن السبب في اختلاف العلماء والمتكلمين للألفاظ الموهمة للتشبيه، أو التي عُرفت تجاوزاً بـ "الصفات الخبرية" - كونها إضافات وليست صفات<sup>(٣)</sup> -، هو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٥٦﴾﴾<sup>(٤)</sup>.

فقد ذهب العلماء في تحديد المحكم والمتشابه إلى ثلاثة أقوال:

الأول: القول بأن القرآن كله محكم بناءً على قوله تعالى: ﴿الرَّ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

الثاني: القول بأن القرآن كله متشابه بدليل الآية: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾<sup>(٦)</sup>.

والثالث: القول بأن القرآن فيه المحكم والمتشابه لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ...﴾<sup>(٧)</sup> الآية.

والكلام هنا هو عن الصفات الخبرية التي هي الصفات التي ثبتت عن طريق الخبر الصادق في الكتاب الكريم، أو السنة النبوية، من غير أن يكون للعقل تأثير في إثباتها، أو هي ما وردت في القرآن الكريم بألفاظ يوهم ظاهرها مماثلته تعالى للحوادث: كالعين، واليد، وغيرها، وربطها بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾. فالعلماء والمتكلمون اختلفوا في معنى هذه الآية، فمنهم من قصر العلم على الله تعالى، وأنه هو تعالى يعلم حقيقة التشابه وتأويله، واقفاً عند قول الله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وما على الراسخين في العلم إلا أن يقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، ومنهم من ذهب إلى إضافة

(٣) لقد انتقد الإمام ابن الجوزي كل من سمي المضاف إلى الله تعالى صفة، من خلال سبعة أوجه حيث قال: "وقد وقع غلط المصنفين الذين ذكروهم في سبعة أوجه: أحدها أنهم سمو الأخبار أخبار صفات، وإنما هي إضافات، وليس كل مضاف صفة. فإنه قال سبحانه وتعالى: ﴿...﴾ [الحجر ٢٩]، وليس لله صفة تسمى روحاً. فقد ابتدع من سمي المضاف صفة...". ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي. (٢٠٠٧م). دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه. تحقيق: حسن السقاف. ط٤. بيروت: دار الإمام الرواس. ص٤٠٤.

(٤) سورة آل عمران : ٧.

(٥) سورة هود : ١.

(٦) سورة الزمر : ٢٣.

(٧) سورة آل عمران : ٧.



قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ إلى قوله تعالى قبلها: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، على اعتبار أن الراسخين في العلم جملة معطوفة على لفظ الجلالة، وبناء عليه يكون ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ العالمون بالتأويل يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِ﴾ آمنا به أي: المتشابه: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾.

فمعظم السلف على القول بالوقف، وبأن المتشابه لا يعلم حقيقة تأويله إلا الله تعالى مستدلين بقول الله الذي سبق، قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ لأن في القول السابق ذم لمن طلب تأويل المتشابه وأراد به ابتغاء الفتنة وابتغاء طلب أن يؤولوه التأويل الذي يوافق هواه، وثناء ومدح للراسخين في العلم الذين يقولون آمنا به؛ جملة وتفصيلاً، محكمه ومتشابهه، لأنه لا تناقض في كلام الله تعالى، مفصلاً محكماً كان، أو متشابهاً غير مفصل. أما المتكلمون فعلى القول بالتأويل، لأن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، مستدلين بأن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين وبألفاظ بينه. فلا يعقل أن لا نفهمها، وإلا لا سبيل لفهم الآيات المتشابهات إلا بذكر التأويلات التفصيلية لها.

"وعلى ذلك ظهرت المشبهة والجسمة، وانقسمت المشبهة إلى صنفين: "صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى"<sup>(٨)</sup>، فكان منهم غلاة الشيعة، وحشوية الحديث الذين قالوا إن معبودهم على صورة ذات أعضاء وأعضاء، قد تكون روحانية أو جسمانية، ويجوز عليه من الصفات ما يجوز على الإنسان، والكرامية الجسمة التي قالت بأن الله جسم لا كالأجسام<sup>(٩)</sup>، وغيرهم....

وقد استدل هؤلاء بآيات قرآنية يوهم ظاهرها مماثلة الله تعالى للحوادث، كمثل قوله تعالى: ﴿هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>(١٠)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾<sup>(١١)</sup>، و﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(١٢)</sup>، وغيرها من الآيات التي حملوها على ظاهرها من غير تنزيه لله جل وعلا،

(٨) البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد. (١٩٧٧م). الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية. ط ٢. بيروت: دار الآفاق الجديدة. ص ٢١٤.

(٩) انظر: الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد. (١٩٩٧م). المواقف. تحقيق: عبد الرحمن عميرة. ط ١. بيروت: دار الجيل. ج ٣. ص ٧١٥-٧١٦.

(١٠) سورة القصص: ٨٨.

(١١) سورة طه: ٣٩.

(١٢) سورة طه: ٩.



وكذلك ظهرت المعتزلة لتنفي وترد على كل من قال بالتشبيه على كافة الوجوه استناداً إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(١٣)</sup>.

ثم تباينت الآراء في تقسيم الصفات الخبرية، وتفسيرها، وتسميتها إلى حد أن بعضهم جمع ما بين الصفات الخبرية وبعض الصفات العقلية، ومنهم من ذهب إلى أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، وأن الصفات متساوية، وأن لا فرق بين الصفات التي ثبتت بالخبر، وبين التي ثبتت بالخبر والعقل. فكان لا بدّ من النزاع والخلاف حول هذه الصفات؛ صفات فعل الله، أو صفات ذاته تعالى، والصفات الأخرى.

#### الصفات الخبرية عند النسفي في تفسيره

الصفات الخبرية هي كما سبق الألفاظ الموهمة للتشبيه وقد علمنا أن للمحكم والمتشابه صلة بها، وقد اختلف في هذه الألفاظ هل هي من المتشابه الذي يحتاج إلى تأويل حيث أنها وردت في القرآن يدلّ ظاهرها على مماثلته تعالى لمخلوقاته، وأنا إذا أخذناها بمعناها الحرفي وبأنه تعالى له يد وعين وساق... الخ من غير تبيانٍ لكيفية ذلك جعلنا له صفات تشبه مخلوقاته وذلك مما لا يليق بذاته تعالى وهو الذي قال في محكم كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(١٤)</sup>.

فالمعتزلة قالت بالتأويل منزّهة الله سبحانه عن التشبيه وبعض السلف نزّهوا الله تعالى عن التشبيه واصفين الله تعالى بما وصف به نفسه من غير تكيف ولا تمثيل، من غير تحريف ولا تعطيل، وبعضهم اعتبر هذه الألفاظ من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله فمنهم من أوّل ومنهم من لم يؤوّل ولكل منهم حججه لإثبات ما ذهب إليه. ولكن ما هو موقف الإمام النسفي من هذا كله؟

صحيح أن الإمام النسفي ينفي ما تقوله المبتدعة من التشبيه والتجسيم وينفي مغالاة الشيعة في التأويل والتنزيه وإنكار كل الصفات، إلا أن في تفسيره للنصوص أو الألفاظ الموهمة للتشبيه ما يدلّ على أنه اختار رأياً في التأويل، وموقفاً من المجاز على الرغم من أنه لم يخض في هذه المسألة كثيراً.

فمسألة المجاز ووقوعه في النصوص القرآنية هو الذي أوجد الخلاف في القول بالتأويل، فمن العلماء من أبقى النصوص التي يوهم ظاهرها التشبيه من غير تأويل مفوضاً معناها إلى الله تعالى، مع إيمانه المطلق بها وبالمعنى الذي أراده الله، ففيهم من أوّل هذه الألفاظ التي يوهم ظاهرها التمثيل أو التجسيم، لكن الحقيقة

<sup>(١٣)</sup> سورة الشورى : ١١.

<sup>(١٤)</sup> سورة الشورى : ١١.



عندي هي أن المجاز واقع في اللغة العربية وبناءً عليه فقد جاءت به النصوص القرآنية لأنها نزلت بلسان عربي مبين.

فالمجاز هو كلام فيه قرينة على عدم إرادة معناه القريب الموضوع له أصلاً، وهو إما كناية لم تذكر القرينة معه، وإما استعارة وهو الذي يبنى على التشبيه، وللمجاز أقسام يرجع إليها في كتب البلاغة إلا أن المجاز الذي نحن بصدد هنا هو المجاز المرسل الذي استعمله العلماء في تأويل الألفاظ الموهمة للتشبيه، كمثّل ما جاء في اللغة: "هذا رجلٌ يغضب لغضبه ألف سيف"، فقد دلّ السيف هنا على المحارب، وبهذا يكون المجاز المرسل كل مجاز مبني على غير التشبيه، أو هو المجاز الذي ينتقل بالكلام عن معناه اللغوي وعن حقائق اللغة لا عن حقائق العقل أو الدين، لأن في قولك: "فلان أسد"، خرجت عن المعنى اللغوي، أما في قولك فلان بنى المسجد أو المدينة فقد أسندت الفعل في الحقيقة إلى غير صاحبه. فالإمام النسفي أخذ بالتأويل من هذا الباب حتى يفسر اللفظة الموهمة للتشبيه أي لفظة المجاز على معناها الحقيقي لا على أنها جارحة أشبهت خلق الإنسان أو الحيوان.

فأراه يقول في مقدمة تفسيره "مدارك التنزيل وحقائق التأويل": "قد سألتني من تتعّن إجابته كتاباً وسطاً في التأويلات، جامعاً لوجوه الإعراب والقراءات، متضمناً لدقائق علمي البديع والاشارات، حالياً بأقويل أهل السنّة والجماعة، حالياً عن أباطيل أهل البدع والضلالة ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل"<sup>(١٥)</sup>.

فالإمام رحمه الله لم يدخل في التفصيلات ولا التعقيدات عند تفسيره للصفات الخيريّة: والألفاظ الموهمة للتشبيه التي ظاهرها قد أثبتّها الله تعالى لنفسه، ولكن النصوص التي يفيد ظاهرها التشبيه والتجسيم وذكر الجوارح هو يؤوّلها التأويل المقبول غير المتكلف، ولا يغلو في تأويلها أو إثباتها لله تعالى فلا يترك معناها إلى الله تعالى ولكنه ينسبها إلى الله تعالى على ما يليق بجلاله وبالمعنى الحقيقي الذي أرادّه بما لا يقتضي الحدوث والتشبيه أو التجسيم، ويحملها على المجاز مؤوِّلاً لها على معنى لا دخل له بصفات المخلوقات، وذلك حتى لا يقع في تناقض بين صدر الآية في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وعجز الآية: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ حجة على من قال بالتشبيه والتمثيل: وقوله ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ حجة على من قال بالتعطيل.

(١٥) النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين. (١٩٩٨م). تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل. حققه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي. راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو. ط ١. بيروت: دار الكلم الطيب. ج ١. ص ٢٤.



وتنزيه الله تعالى تنزيهاً تاماً عن التشبيه والتمثيل، وحتى لا يفهم البعض أن هذه اللفظة غير واردة بمعناها الحقيقي في النص أو أنها بمعنى الجارحة، فالإمام النسفي - رحمه الله - ينفي كون اللفظة بمعنى الجارحة، ولكن لا ينفي معناها حيث أراد الله وعلى ذلك يؤوّل اللفظة على أنها ليست بعضاً من الذات، أو جزءاً منه، لأن ذلك محال على الله. فكل لفظة موهمة أو صفة تفيد التشبيه أو ما لا يليق به تعالى يجب نفيها عن الله جل جلاله كما نفاها هو عن نفسه في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فالإمام - رحمه الله - لم يترك اللفظة على ماهي عليه أو على معناها الظاهري إن حملت معنى ظاهراً يتعالى الله عنه من صفات المحدثين، لأن ذلك يسبب نفي ما أثبتته الله لنفسه، والعجز عن إدراك ما لهذه اللفظة من معنى حقيقي يدلّ عليه المجاز المرسل، أو الكناية، أو الاستعارة، أو ما إلى ذلك من بيان يدلّ على فهم النص المنقول وبدلالة القبول من المعقول، وإلا لما وضح لنا كلام الله تعالى ولما أقنع الضالين إعجازه البياني، ولا بين لنا رسولنا صلى الله عليه وسلم ما جاء به قرآننا المتلو أو غير المتلو من قوله صلى الله عليه وسلم وقد أمر به سبحانه رسوله صلى الله عليه وسلم حين قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾<sup>(١٦)</sup>.

فالإمام النسفي لم يقف عند قوله تعالى: ﴿...إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(١٧)</sup>، أي ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، تاركاً المعنى إلى الله وعلمه من غير تفسير، فهو قد أوّل من غير مغالاة أو شطط، آخذاً بأقوال أهل السنة والجماعة.

### في الاستواء على العرش

أخذ مثلاً على ما يقول الإمام النسفي، ففي تفسيره لقوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(١٨)</sup> يقول: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ رفع على المدح، أي: هو الرحمن ﴿عَلَى الْعَرْشِ﴾ خبر مبتدأ محذوف ﴿اسْتَوَى﴾: استولى، عن الزجاج. ونبه بذكر العرش - وهو أعظم المخلوقات - على غيره. وقيل: لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك، جعلوه كناية عن الملك، فقالوا: استوى على العرش أي: ملك، وإن لم يقعد على السرير البتة، وهذا كقولك: يد فلان مبسوطة، أي: جواد، وإن لم يكن له يد رأساً، والمذهب قول علي - رضي الله عنه - : الاستواء غير مجهول، والتكييف غير معقول،

<sup>(١٦)</sup> سورة إبراهيم : ٤.

<sup>(١٧)</sup> سورة آل عمران : ٧.

<sup>(١٨)</sup> سورة طه : ٥.



والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، لأنه تعالى كان ولا مكان، فهو على ما كان قبل خلق المكان، لم يتغير عما كان<sup>(١٩)</sup>."

واضح هنا أن الإمام النسفي كان يتأول الآية تنزيهاً لله تعالى عن مشابهة الخلق، وذهب إلى قول الإمام علي رضي الله عنه، ومذهبه في أن الاستواء غير مجهول. كذلك قال مثل قول أبي منصور الماتريدي وذهب مذهبه في قوله: "الأصل فيه أن الله سبحانه كان ولا مكان، وجائز ارتفاع الأمكنة، وبقاؤه على ما كان، فهو على ما كان، وكان على ما عليه الآن، جلّ عن التغير، والزوال، والاستحالة، والبطلان، إذ ذلك أمارات الحدث"<sup>(٢٠)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾<sup>(٢١)</sup>، يقول: ﴿جَمِيعًا﴾ نصب على الحال من "ما"، ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾، الاستواء: الاعتدال والاستقامة، يقال: استوى العود، أي: قام واعتدل، ثم قيل: استوى إليه كالسهم المرسل، إذا قصده قصداً مستوياً من غير أن يلوي على شيء."

ومن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ أي: "أقبل وعمد إلى خلق السموات بعد خلق ما في الأرض، من غير أن يريد فيما بين ذلك خلق شيء آخر. والمراد بالسما: جهات العلو، كأنه قيل: ثم استوى إلى فوق"<sup>(٢٢)</sup>.

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾<sup>(٢٣)</sup>، أستاذك ما قاله حين فسر آية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ تُحْكِمُكُمُ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾<sup>(٢٤)</sup>. يقول الإمام النسفي: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾: القرآن، ﴿مِنْهُ﴾: من الكتاب، ﴿ءَايَاتٌ تُحْكِمُكُمُ﴾: أحكمت عبارتها،

(١٩) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. جـ ٢. ص ٣٥٧.

(٢٠) انظر: الماتريدي. (د.ت.). التوحيد. تحقيق: فتح الله خليف. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية. ص ٦٩.

(٢١) سورة البقرة: ٢٩.

(٢٢) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. جـ ١. ص ٧٦-٧٧.

(٢٣) سورة طه: ٥.

(٢٤) سورة آل عمران: ٧.



بأن حفظت من الاحتمال والاشتباه، ﴿هُنَّ أُمَّ الْكِتَبِ﴾: أصل الكتاب تحمل التشابهات عليها، وترد إليها، ﴿وَأُخْرُ مُتَشَبِهَاتٍ﴾: وآيات أخر مشتبهات محتملات (٢٥).

وعلى ضوء ما ذكر من البيان حول محكمات الآي ومتشابهاتها، يتناول الإمام النسفي مثلاً في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٢٦)، قال: "فلاستواء يكون بمعنى الجلوس، وبمعنى القدرة والاستيلاء، ولا يجوز الأول على الله تعالى بدليل المحكم وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، والمحكم ما أمر الله به في كل كتاب أنزله نحو قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (٢٦)، ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (٢٧) الآيات. والمتشابه: ما وراءه، أو ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً وما احتمل أوجهها، أو ما يعلم تأويله وما لا يعلم تأويله، أو الناسخ الذي يعمل به والمنسوخ الذي لا يعمل به (٢٨)."

ذكر الإمام النسفي أربعة أقوال في تعيين المحكم والمتشابه:

- ١) المحكم: ما أمر الله به في كل كتاب أنزله، والمتشابه: ما وراءه.
  - ٢) المحكم: ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والمتشابه: وما احتمل وجوهاً.
  - ٣) المحكم: ما يعلم تأويله وما لا يعلم تأويله.
  - ٤) المحكم: الناسخ الذي يعمل به، والمتشابه: المنسوخ الذي لا يعمل به.
- وعلى كل حال أرى أنه يمكن أن يقال: إن المحكم: هو الواضح المعنى الظاهر الدلالة، والمتشابه: ما لا يتضح معناه، أو لا تظهر دلالاته.

وإنما لم يكن كل القرآن محكماً لما في المتشابه من الابتلاء، والتمييز بين الثابت عن الحق والمتزلزل فيه، ولما فيه تقادح العلماء، وإتعاجم القرائح في استخراج معانيه، ورده إلى المحكم، من الفوائد الجليلة، والعلوم الجمّة، ونيل الدرجات عند الله تعالى، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ (٢٩) ميل عن الحق وهم أهل البدع ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ﴾ فيتعلقون بالمتشابه الذي يحتمل ما يذهب إليه المبتدع مما لا يطابق المحكم، ويحتمل ما لا يطابقه من قول أهل الحق ﴿مِنْهُ ابْتِغَاءُ الْفِتْنَةِ﴾، طلب أن يفتنوا الناس عن دينهم ويضلّوهم ﴿وَابْتِغَاءُ

(٢٥) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. جـ ١. ص ٢٣٧.

(٢٦) سورة الأنعام: ١٥١.

(٢٧) سورة الإسراء: ٢٣.

(٢٨) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. جـ ١. ص ٢٣٧.

(٢٩) سورة آل عمران: ٧.



تَأْوِيلُهُ»<sup>(٣٠)</sup>، وطلب أن يؤوّلوه التأويل الذي يشتهونه، ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، أي: لا يهتدي إلى تأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلا الله، ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، والذين رسخوا، أي ثبتوا فيه، وتمكنوا، وعضوا فيه بضرس قاطع، مستأنف عند الجمهور، والوقف عندهم على قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وفسّروا المتشابه بما استأثر الله بعلمه، وهو مبتدأ عندهم، والخبر: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ وهو ثناء منه تعالى عليهم بالإيمان على التسليم، واعتقاد الحقيقة بلا تكيف<sup>(٣١)</sup>.

من كلام الإمام النسفي تبين أن في هذه الآية روايتين مشهورتين بالنسبة للوقف، فقد روى الوقف على كلمة ﴿اللَّهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وهذه الرواية تقتضي التفويض عند الجمهور، وألا يخوض الناس فيها، وألا يحاولوا إدراكها، وأنه لا يحاول التأويل الا الذين يتبعون الزيغ. والرواية الأخرى عطف قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ على لفظ الجلالة. وهذا يقتضي أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل أيضاً.

وفي استدراكي هذا إثبات أن الإمام النسفي اختار رأياً في التأويل، ويؤكد ما ذهب إليه تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾<sup>(٣٢)</sup>، حيث يقول: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ﴾: استولى ﴿عَلَى الْعَرْشِ﴾ أضاف الاستيلاء إلى العرش، وإن كان سبحانه وتعالى مستولياً على جميع المخلوقات، لأن العرش أعظمها، وأعلاها. وتفسير العرش بالسرير، والاستواء بالاستقرار كما تقوله المشبهة باطل، لأنه تعالى كان قبل العرش ولا مكان، وهو الآن كما كان، لأن التغير من صفات الأكوان. والمنقول عن الصادق، والحسن، وأبي حنيفة، ومالك - رحمهم الله - أن الاستواء معلوم، والتكيف فيه مجهول، والإيمان به واجب، والجحود له كفر، والسؤال عنه بدعة<sup>(٣٣)</sup>.

فهو فسّر الاستواء بمعنى الاستيلاء، ونفى ما تقوله المشبهة من تفسير العرش بالسرير والاستواء بالاستقرار، فالتغير من صفات الأكوان لا من صفاته تعالى، وفي هذا المعنى يقول أبو منصور الماتريدي: "وأما الأصل عندنا في ذلك أن الله تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فنفى عن نفسه شبه خلقه، وقد بينا أنه في فعله وصفته متعالٍ عن الأشباه، فيجب القول بـ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾<sup>(٣٤)</sup> على ما

(٣٠) سورة آل عمران : ٧.

(٣١) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. ج١. ص٢٣٧-٢٣٨.

(٣٢) سورة يونس : ٣.

(٣٣) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. ص٥٧٣.



جاء به التنزيل، وثبت ذلك في العقل، ثم لا نقطع تأويله على شيء لاحتماله غيره مما ذكرنا، واحتماله أيضاً مما لم يبلغنا مما يعلم أنه غير محتمل شبه الخلق ونؤمن بما أراد الله به، وكذلك في كل أمر ثبت التنزيل فيه نحو الرؤية وغير ذلك يجب نفى الشبه عنه، والإيمان بما أَرَادَهُ من غير تحقيق على شيء دون شيء<sup>(٣٤)</sup>.

فالإمام الماتريدي يرى أن التأويل مطلوب إن لم يفهم ظاهر الألفاظ الموهمة للتشبيه، إلا أنه يقول بعدم القطع بالتأويل على شيء لاحتمال غيره، فالواجب أن يبقى النص من غير تفسير وإلى ذلك ذهب الإمام النسفي حين قال: "والمقول عن الصادق، والحسن، وأبي حنيفة، ومالك - رحمهم الله -: أن الاستواء معلوم، والتكليف فيه مجهول، والإيمان به واجب، والجحود له كفر، والسؤال عنه بدعة.

ونظراً إلى أن مسألة الاستواء تدور حولها رحي الخلاف والنقاش من قدم الزمان إلى يومنا هذا، وبالع من بالغ فيه حتى ينتهي إلى حكم من خالفه بالابتداع والكفر، أرى أنه من الجدارة أن يُشرح قول هؤلاء السلف الصالح، الذين هم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، ليهتدي به من إن زاغ عنها وقع في الهلاك.

فأقول: هناك عدة ألفاظ عن استواء الله تعالى على العرش رويت ردّاً على سؤال سائل:

- أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ، ثنا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ ابْنُ أَخِي رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ، يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿١﴾، كَيْفَ اسْتَوَاؤُهُ؟ قَالَ: فَأُطْرِقَ مَالِكٌ وَأَخَذَتْهُ الرُّحَضَاءُ<sup>(٣٥)</sup> ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٢﴾ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَكَيْفَ عَنْهُ مَرْفُوعٌ، وَأَنْتَ رَجُلٌ سُوءِ صَاحِبٍ بِدْعَةٍ، أَخْرِجُوهُ<sup>(٣٦)</sup>. قَالَ: فَأَخْرَجَ الرَّجُلُ. رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن وهب<sup>(٣٧)</sup>.

(٣٤) الماتريدي. (د.ت.). التوحيد. المرجع السابق. ص ٧٤-

(٣٥) وفي حديث نزول الوحي: "فَمَسَحَ عَنْهُ الرُّحَضَاءُ"، هو عرقٌ يَغْسِلُ الجُلْدَ لكَثْرَتِهِ، وَكَثِيرٌ مَّا يُسْتَعْمَلُ فِي عَرَقِ الحُمَّى والمَرَضِ. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. (١٩٧٩م). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي. د. ط. بيروت: المكتبة العلمية. ج ٢. ص ٢٠٨.

(٣٦) البيهقي. (١٩٩٣م). الأسماء والصفات. حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي. قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي. ط ١. جدة: مكتبة السوادني. ج ٢. ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٣٧) عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي، ثقة حافظ عابد، مات سنة سبع وتسعين ومائة. انظر: الذهبي. (١٩٦٣م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط ١. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.



يستفاد من هذه الرد: (وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَكَيْفَ عَنْهُ مَرْفُوعٌ) أن الله تعالى لا يجوز أن يسأل عنه — (كيف) الاستفهامية، لكونه تعالى لا يَكَيْفُهُ أحد، فلا كَيْفِيَّةَ لذاته تعالى، كما ليست لصفاته كَيْفِيَّة. قد نفى الإمام مالك — رضى الله عنه — الكيفية عن الله أصلاً، وأثبت بأنها عنه تعالى مرفوعة، "وقد جاء فيه عن أمير المؤمنين علي — رضى الله عنه — أشفى البيان ...، فقيل له: كيف الله؟ فقال: إن الذي كَيْفَ الكيف لا يقال له: كيف<sup>(٣٨)</sup>". فالكيف هنا منفي من الأصل، لا أنه موجود لكن لا يعرف.

— قَالَ بَقِيٌّ وَحَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ صَالِحٍ الْمَخْزُومِيُّ بِالرَّمْلَةِ قَالَ كُنَّا عِنْدَ مَالِكٍ إِذْ جَاءَهُ عِرَاقِيٌّ فَقَالَ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَسْأَلَةٌ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهَا فَطَاطَأَ مَالِكٌ رَأْسَهُ فَقَالَ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى كَيْفَ اسْتَوَى قَالَ، سَأَلْتُ عَنْ غَيْرِ مَجْهُولٍ، وَتَكَلَّمْتُ فِي غَيْرِ مَعْقُولٍ، إِنَّكَ أَمْرٌ سَوْءٌ أَخْرَجُوه فَاتَّخَذُوا بِضَبْعِيهِ فَأَخْرَجُوهُ<sup>(٣٩)</sup>.

— أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ شَيْكِلِ النَّهْأَوْدِيِّ، قَالَ: ثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى دَاوُدُ النَّهْأَوْدِيُّ بِنَهْأَوْدَ سَنَةَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةَ قَالَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: سُئِلَ رَبِيعَةُ عَنْ قَوْلِهِ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ⑤، كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: "الِاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمِنْ اللَّهِ الرَّسَالَةُ، وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّصَدِيقُ"<sup>(٤٠)</sup>.

هذان الردان: (سألت عن غير مجهول، وتكلمت في غير معقول)، و(الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول)، يخبران عن أن كيفية الاستواء غير معقولة. والقول بأن كيفية الاستواء غير معقولة "كقول القائل: "الشريك بالله غير معقول"، فهذا حكم عقلي باستحالة وجود شريك لله تعالى في ربوبيته أو ألوهيته، فلا يصح من عاقل أن يفسر قولنا: "الشريك لله غير معقول" بأن لله شريكاً، ولكن نحن لا

جـ ٢. ص ٥٢١. وانظر: ابن حجر العسقلاني. (١٩٨٦م). تقريب التهذيب. تحقيق: محمد عوامة. ط ١. سوريا: دار الرشيد. ص ٣٢٨.

(٣٨) أبو المظفر الأسفراييني. (١٩٨٣م). التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط ١. لبنان: عالم الكتب. ص ١٦١-١٦٢.

(٣٩) ابن عبد البر. (٥١٣٨٧). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية. ج ٧. ص ١٥١.

(٤٠) اللالكائي. (٢٠٠٣م). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. ط ٨. السعودية: دار طيبة. ج ٣. ص ٤٤١-٤٤٢.



نعقله<sup>(٤١)</sup>. وبناءً على هذا الفهم، أستطيع القول بأن القول: (كَيْفَ عَنْهُ مَرْفُوعٌ) و(الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ) يعني لا كيفية له.

وهناك عبارة مشهورة منسوبة إلى الإمام مالك، غير أنني أجدها غير مسندة كغيرها السابقة، - كما قال صاحب القول التمام -<sup>(٤٢)</sup>، وهي: الاستواء معلوم والكيف مجهول. ومن المستحسن أن أنقل بعضها هنا:

■ لما سئل مالك - رضي الله تعالى عنه - عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(٤٣)</sup> كيف استوى؟ قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة<sup>(٤٤)</sup>.

■ ومما استحسنت من كلام مالك أنه سئل عن قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(٤٤)</sup> كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة<sup>(٤٥)</sup>.

■ يحدثننا التاريخ أن رجلاً سأل الإمام مالكا عن كيفية استوائه تعالى على عرشه حيث قال: "﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(٤٥)</sup>، كيف استوى؟"، فاندش الإمام مالك من هذا السؤال، كيف يتجرأ على الله هذا العبد المسكين الذي يعجز عن معرفة كيفية بعض مخلوقاته تعالى ثم يسأل عن كيفية استواء الله تعالى على عرشه، فأطرق مالك رأسه إلى أن تصبب عرقاً حياءً من الله. ثم رفع رأسه فقال: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة" ثم أمر بإخراج السائل من مجلسه لأنه مبتدع، هكذا سئل مالك وهكذا أجاب بعد تلك الحالة التي طرأت له<sup>(٤٥)</sup>.

(٤١) انظر: سيف بن عليّ العصريّ. (٢٠١٠م). القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام. ط ١. عمان: دار الفتح للدراسات والنشر. ص ٢٨٩.

(٤٢) سيف بن عليّ العصريّ. (٢٠١٠م). القول التمام، المرجع السابق. ص ٢٨٩.

(٤٣) ابن تيمية. (١٩٩١م). درء تعارض العقل والنقل. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط ٢. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ج ١. ص ٢٧٨.

(٤٤) ابن قيم الجوزية. (١٩٩١م). إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية. ج ٤. ص ١٨٩-١٩٠.

(٤٥) أبو أحمد محمد أمان بن عليّ جامي علي. (١٩٨١م). الحكم على الشيء فرع عن تصوّره. ط ١٤. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية. ص ٢٧١-٢٧٢.



رأى صاحب القول التمام أنه على فرض صحة لفظ: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، فإنها تفسر بالألفاظ الأخرى الثابتة كما سلف. غير أن هناك لفظاً قريباً من هذا اللفظ، ففي التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: "أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَبَلٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ التَّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ قَالَ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي السَّمَاءِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ قَالَ وَقِيلَ لِمَالِكٍ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٤٨﴾، كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَقَالَ: مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اسْتَوَاؤُهُ مَعْقُولٌ، وَكَيْفِيَّتُهُ مَجْهُولَةٌ، وَسُؤَالُكَ عَنْ هَذَا بِذَعَةٍ، وَأَرَاكَ رَجُلَ سُوءٍ" (٤٦)، ولكن قد مضى قبل قليل في الروايات الثلاث السالفة أن الكيف عنه تعالى مرفوع، وعليه ترد هذه الرواية إلى أخرى سلفت. وفي المسألة قال ابن الجوزي: "فما للحس معه مجال، عظمت عظمته عن نيل كف الخيال، كيف يقال له: كيف، والكيف في حقه محال" (٤٧).

فقول الإمام مالك على ما أميل إليه، هو أن يفهم بعيداً عن تشبيه الخالق بالمخلوق، فلا يقال: إن استواء الله تعالى على العرش استقراره الذاتي عليه، لأنه من لوازم المخلوق.

فالإمام النسفي مع الإمام الماتريدي في قولهم بالتأويل حتى ينكشف اللفظ الموهم للتشبيه، ويفهم المعنى على الوجه الصحيح، لا هو كما ذهب جمهور السلف في عدم التأويل لأن ذلك أسلم لهم، وإن بان في قول الماتريدي ما يوهم بالقول بعدم التأويل، فهو من القائلين بالتأويل المدافعين بالحجة عنه.

ويدل على ذلك ما قال في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ (٤٨)، "أي: الذين أبعدهم من رحمته"، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (٤٩)، يقول الإمام النسفي: "أي: بيعة الرضوان، ولما قال: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾، أكدته تأكيداً على طريقة التخيل فقال: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، يريد: أن يد رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تلو أيدي المبايعين هي يد الله، والله منزّه عن الجوارح، وعن صفات الأجسام. وإنما المعنى: تقرير أن عقد الميثاق مع الرسول

(٤٦) ابن عبد البر. (٥١٣٨٧). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. المرجع السابق. ص ١٣٧.

(٤٧) ابن الجوزي. (١٩٨٥م). المدهش. تحقيق: الدكتور مروان قباني. ط ٢. بيروت: دار الكتب العلمية. ص ١٣٧.

(٤٨) سورة النساء: ٥٢.

(٤٩) سورة الفتح: ١٠.



كعقده مع الله من غير تفاوت بينهما، كقوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾<sup>(٥٠)</sup>. وهذا الكلام عين ما فسر به الإمام الزمخشري الآية الكريمة.

### في إضافة اليد إلى الله

أما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَتَابِلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾<sup>(٥١)</sup>، قال الإمام النسفي: "أي: بلا واسطة، امتثالاً لأمري، وإعظماً لخطاي، وقد مرّ أن ذا اليمين يباشر أكثر أعماله بيده، فغلب العمل باليمين على سائر الأعمال التي تباشر بغيرهما، حتى قيل في عمل القلب: هو ما عملت يداك، وحتى قيل لمن لا يدين له: "يداك أوكتا وفوك نفخ"<sup>(٥٢)</sup>، وحتى لم يبق فرق بين قولك: هذا مما عملته، وهذا مما عملته يداك، ومنه قوله: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيْدِينَا﴾<sup>(٥٣)</sup>، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾<sup>(٥٤)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾<sup>(٥٥)</sup>، يقول الإمام النسفي: "روي أن اليهود - لعنهم الله - لما كذبوا محمداً صلى الله عليه وسلم كفّ الله ما بسط عليهم من السعة، وكانوا من أكثر الناس مالاً فعند ذلك قال فنحاص"<sup>(٥٦)</sup>: يد الله مغلولة، ورضي بقوله الآخرون، فأشركوا فيه. وغلّ اليد وبسطها: مجاز عن البخل والجود"<sup>(٥٧)</sup>. وعلى قول الإمام إنما قال هذه المقالة فنحاص فلم ينهوه الآخرون ورضوا بقوله، وأراد قومه باليد: العطاء، لأن عطاء الناس بذل معروفهم في الغالب بأيديهم واستعمل الناس اليد في وصف الإنسان بالبدل والبخل.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾<sup>(٥٨)</sup>، ولا يقصد المتكلم به إثبات يد ولا غلّ ولا بسط حتى أن يستعمله في ملك يعطي ويمنع بالإشارة من غير استعمال

(٥٠) سورة النساء: ٨٠.

(٥١) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. ج ٣. ص ٣٣٥-٣٣٦.

(٥٢) سورة ص: ٧٥.

(٥٣) تقدم شرح هذا البيت صفحة ٢٧٧.

(٥٤) سورة يس: ٧١.

(٥٥) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. ج ٣. ص ١٦٥.

(٥٦) سورة المائدة: ٦٤.

(٥٧) روى المفسرون أن الآية نزلت في يهودي اسمه فنحاص، قال: إن يد الله مغلولة، بقصد الشكوى من ضيق حالة اليهود الاقتصادية بعد أن كانوا في مجبوحة وسعة. والرواية لم ترد في الصحاح. دروزة محمد عزت. (١٣٨٣هـ). التفسير

الحديث. د. ط. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية. ج ٩. ص ١٧٤.

(٥٨) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. ج ١. ص ٤٥٩.

(٥٩) سورة الإسراء: ٢٩.



اليَد، ولو أعطى الأقطع إلى المنكب عطاءً جزلاً لقالوا: ما أبسط يده بالنوال. وقد استعمل حيث لا تصح اليَد، يقال: بسط البأس كفيه في صدري، فجعل للبأس الذي هو من المعاني - كفّان. ومن لم ينظر في علم البيان يتحير في أمثال هذه الآية، وقوله: ﴿عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٦٠)</sup>، دعاء عليهم بالبخل، ومن ثم كانوا أبخل خلق الله، أو: تغل في جهنم، فهي كأنها غلت<sup>(٦١)</sup>.

وإنما ثبت اليَد في ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وهي مفردة في يد الله مغلولة، ليكون ردّ قولهم وإنكاره أبليغ، وأدل على إثبات غاية السخاء له، ونفي البخل عنه، فغاية ما يبذله السخي أن يعطيه بيديه ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾، تأكيد للوصف بالسخاء، ودلالة على أنه لا ينفق إلا على مقتضى الحكمة<sup>(٦٢)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>(٦٣)</sup>، يقول الإمام النسفي: "أي إلا إياه. والوجه يعبر عن الذات"<sup>(٦٤)</sup>. ويقول في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَشَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾<sup>(٦٥)</sup>، ﴿فَشَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ أي: جهته التي أمر بها ورضيها<sup>(٦٦)</sup>.

#### في إضافة العين إلى الله

وفي لفظة العين يقول الإمام النسفي في قوله تعالى ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾<sup>(٦٧)</sup>، بمرأى منا، أو بحفظنا، ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ حال من الضمير في ﴿تَجَرَّى﴾، أي: محفوظة بنا. وذلك كما فسرها الإمام الزمخشري من غير أن يشبها صفة لله - تعالى - على الحقيقة، كذلك هو القول في تفسير آية ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾<sup>(٦٨)</sup>، يقول الإمام النسفي: "هو في موضع الحال، أي: صنعها محفوظاً. وحقيقته: ملتبساً بأعيننا، كأن الله أعيناً تكلوه من أن يزيع في صنعته عن الصواب"<sup>(٦٩)</sup>.

(٦٠) سورة المائدة: ٦٤.

(٦١) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. ج ١. ص ٤٥٩.

(٦٢) المرجع نفسه.

(٦٣) سورة القصص: ٨٨.

(٦٤) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. ج ٢. ص ٦٦٢.

(٦٥) سورة البقرة: ١١٥.

(٦٦) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. ج ١. ص ١٢٣.

(٦٧) سورة القمر: ١٤.

(٦٨) سورة هود: ٣٧.

(٦٩) سيف بن عليّ العصري. (٢٠١٠م). القول التمام. المرجع السابق. ص ٣٩٥.



## في الساق

وفي معنى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾<sup>(٧٠)</sup>، يقول الإمام النسفي فمعنى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ يوم يشتد الأمر ويصعب، ولا كشف ثمة ولا ساق، ولكن كني به عن الشدة، لأنهم إذا ابتلوا بشدة كشفوا عن الساق، وهذا كما تقول للأقطع الصحيح: يده مغلولة، ولا يد ثمة ولا غل، وإنما هو كناية عن البخل. وأما من شبه فليضيق عطنه، وقلة نظره في علم البيان، ولو كان الأمر كما زعم المشبهة لكان من حق الساق أن يعرف لأنها ساق معهودة عنده<sup>(٧١)</sup>. فعلم المراد بقوله: يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ: شدة الأمر وعظم الخطب، لأن الله تعالى منزّه عن الجسميّة، وعن كل صفات الحوادث، فليس المراد بالساق الجارحة، وإنما ذلك مؤول بما يليق بجلاله تعالى.

## في إضافة الإتيان إلى الله

وفي لفظة الإتيان في قوله سبحانه: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾<sup>(٧٢)</sup>، يقول الإمام النسفي: "﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ أي: أمر ربك، وهو العذاب، أو القيامة، وهذا لأنّ الإتيان متشابه، وإتيان أمره منصوص عليه محكم، فيردّ إليه<sup>(٧٣)</sup>".

نفى الإمام صفة الإتيان بالذات على الله تعالى لأنه من صفات الحوادث، والحوادث محدودة، قابلة للانتقال من حيّز إلى حيّز، والله تعالى منزّه عنه. فالإمام النسفي كان يعتبر الآية من المتشابهات، وآية: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾<sup>(٧٤)</sup> من المحكمات فيرد المتشابه إلى المحكم.

## في إضافة القبضه إلى الله

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾<sup>(٧٥)</sup>، يقول الإمام النسفي: "والمراد بهذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه: تصوير عظمته، والتوقيف على كنهه جلالة لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة، أو جهة مجاز، والمراد بالأرض: الأرضون السبع، يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿جَمِيعًا﴾ وقوله: ﴿وَالسَّمَوَاتُ﴾، ولأنّ الموضع موضع

(٧٠) سورة القلم : ٤٢.

(٧١) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. جـ ٣. ص ٥٢٤-٥٢٥.

(٧٢) سورة الأنعام : ١٥٨.

(٧٣) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. جـ ٣. ص ٣٩٦.

(٧٤) سورة النحل : ١.

(٧٥) سورة الزمر : ٦٧.



تعظيم فهو مقتضى للمبالغة، ﴿وَالْأَرْضُ﴾: مبتدأ، و﴿قَبَضَتْهُ﴾: الخبر، و﴿جَمِيعًا﴾: منصوب على الحال، أي: والأرض إذا كانت مجتمعة قبضته يوم القيامة<sup>(٧٦)</sup>.

### في إضافة الكرسي إلى الله

وفي قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(٧٧)</sup>، يقول الإمام النسفي - رحمه الله -: "أي علمه، ومنه الكرامة لتضمنها العلم. والكراسي: العلماء، وسمي العلم كرسياً تسمية بمكانه الذي هو كرسي العالم، وهو كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾<sup>(٧٨)</sup>، أو ملكه تسمية بمكانه الذي هو كرسي الملك، أو عرشه، كذا عن الحسن. أو هو سرير دون العرش. وفي الحديث "مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلَقَةٍ مُلْقَاةٍ بِفَلَاةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلَقَةِ"<sup>(٧٩)</sup>، أو قدرته، بدليل قوله: ﴿وَلَا يَئُودُهُ﴾: ولا يثقله، ولا يشق عليه، ﴿حِفْظُهُمَا﴾: حفظ السموات والأرض، ﴿وَهُوَ أَعْلَى﴾ في ملكه وسلطانه، العظيم في عزه وجلاله، أو العلي المتعالي عن الصفات التي لا تليق به ﴿أَلْعَظِيمُ﴾: المتصف بالصفات التي تليق به فهما جامعان لكمال التوحيد<sup>(٨٠)</sup>.

### الختام

فالإمام النسفي - مما سلف - في الصفات الخبرية حمل ظاهر الآيات على معانٍ صحيحة تليق بذات الله، ولم يصرف الألفاظ الموهمة للتشبيه إلى ما قالت به الفرق المبتدعة، بل صرف هذه الألفاظ عن ظواهرها المستحيلة على الله تعالى، منزهاً الله تعالى عن التشبيه والتجسيم، مؤولاً الألفاظ والجمل على ما جاء في لغة العرب نافياً لفظ الجارحة، ولا معناها، ونافياً كل الألفاظ الباطلة، أو التي توهم معنى باطلاً، فجاء تفسيره حالياً من كل البدع مرضياً للسلف والخلف.

(٧٦) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. جـ ٣. ص ١٩٢.

(٧٧) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٧٨) سورة غافر: ٧.

(٧٩) [تعليق شعيب الأرنؤوط]: إسناده ضعيف جداً. إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني الدمشقي، قال أبو حاتم:

كذاب. ابن حبان. (١٩٩٣م). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط ٢. بيروت:

مؤسسة الرسالة. باب: ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من كل خير حظ رجاء التخلص في العقبى بشيء منها.

رقم الحديث: ٣٦١. ج ٢. ص ٧٦.

(٨٠) النسفي. (١٩٩٨م). تفسير النسفي. المرجع السابق. ج ١. ص ٢١٠.



وأراه في الصّفات الخبرية ينحو نحو التأويل تنزيهاً لله عن صفات الحوادث، وردّاً على أقوال المشبهة، والمجسّمة. ورغم التأويل فإن الإمام النسفيّ قد أثبت الصّفات الخبرية لله تعالى لورودها في القرآن والسنة النبويّة غير أنه أوّلها من باب تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين استناداً إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٨١)</sup>، فالإمام النسفيّ فقد أثبت تلك الصّفات على طريقة شيوخ الماتريدية نافيةً ما تقوله المشبهة والمجسّمة من غير مغالاة في التأويل. فالإمام النسفيّ لم يدخل في التعقيدات اللفظية عند تفسيره للألفاظ الموهمة للتشبيه، فهو ينفي اللفظ بمعنى الجارحة، ولكنه لا ينفىها بالمعنى الذي أراده الله تعالى.

## المراجع

- (١) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. (١٩٧٩م). **النهاية في غريب الحديث والأثر**. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناح. د. ط. بيروت: المكتبة العلمية.
- (٢) ابن تيمية. (١٩٩١م). **درء تعارض العقل والنقل**. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط٢. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- (٣) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي. (٢٠٠٧م). **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه**. تحقيق: حسن السقاف. ط٤. بيروت: دار الإمام الرواس.
- (٤) ابن الجوزي. (١٩٨٥م). **المدھش**. تحقيق: الدكتور مروان قباني. ط٢. بيروت: دار الكتب العلمية.
- (٥) ابن حبان. (١٩٩٣م). **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- (٦) ابن حجر العسقلاني. (١٩٨٦م). **تقريب التهذيب**. تحقيق: محمد عوامة. ط١. سوريا: دار الرشيد.
- (٧) ابن عبد البر. (٥١٣٨٧). **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- (٨) ابن قيم الجوزية. (١٩٩١م). **إعلام الموقعين عن رب العالمين**. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

(٨١) سورة الشورى: ١١.



- (٩) أبو أحمد محمد أمان بن علي جامي علي. (١٩٨١م). الحكم على الشيء فرع عن تصوّره. ط١٤. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.
- (١٠) أبو المظفر الأسفراييني. (١٩٨٣م). التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط١. لبنان: عالم الكتب.
- (١١) الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد. (١٩٩٧م). المواقف. تحقيق: عبد الرحمن عميرة. ط١. بيروت: دار الجليل.
- (١٢) البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد. (١٩٧٧م). الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية. ط٢. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- (١٣) البيهقي. (١٩٩٣م). الأسماء والصفات. حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي. قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي. ط١. جدة: مكتبة السوادبي.
- (١٤) دروزة محمد عزت. (١٣٨٣هـ). التفسير الحديث. د. ط. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- (١٥) الذهبي. (١٩٦٣م). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط١. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- (١٦) سيف بن عليّ العصريّ. (٢٠١٠م). القول التمام بإثبات التفويض مذهباً للسلف الكرام. ط١. عمان: دار الفتح للدراسات والنشر.
- (١٧) الماتريدي. (د.ت.). التوحيد. تحقيق: فتح الله خليف. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية.
- (١٨) النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين. (١٩٩٨م). تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل. حققه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بدوي. راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو. ط١. بيروت: دار الكلم الطيب.
- (١٩) اللالكائي. (٢٠٠٣م). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. ط٨. السعودية: دار طيبة.